

التراث .. هوية الأهلان وضامن استمرارها وبقائها عبر الأزمان

الاستاذ محمد حسن الجري الزواوي
باحث في التراث الأمازيغي

تاريخ مجتمع ووطن اسمه الجزائر. فشعبنا الذي عانى أفرادَه قهر الإقصاء، وذل التهميش، وقد طالت معاملة أفرادَه معاملة الغرباء والسجناء في وطنهم، ولا مناص وبلا تردد، من العمل عمل كل ما هو ممكن لإثبات وجوده، والعثور على مواقع الأقدام في هذا الوطن، من أجل استعادة الاعتبار، واسترجاع السيادة الثقافية المداسة، والهوية المدمرة، ثم المشوهة، ولم يبق أمام الجميع مجال للتملص والتهاون والتذرع بالعجز، أو قلة الوسائل والخيال أو انعدامها.

أهمية البحث في التراث

من الأهداف الهامة التي آثرت طرحها في مداخلتي المقتضية والسريعة،

ما وددت تقديمه لكم من خلال مداخلتي هذه ما هو إلا عبارة عن مجرد طرح فكرة - قديمة جديدة - عليكم، وعلى السادة الباحثين، من أجل مناقشتها وإثرائها وإنمائها، وهي تعني ما تعني بالدرجة الأولى، دعوة إلى إعادة النظر في صياغة تراث وطننا، حسب معطيات جديدة شمولية آنية، دون إقصاء أو تهميش أحد، وأي كان، وأية جهة كانت، وأي تيار كان، مهما كان توجهه وميوله، ما لم تكن تمس صميم مصالح الوطن والمجتمع، فالهدف الحقيقي من هذه الدعوة، هو إرادة بعث تراث شعبنا - كامل شعبنا - من أصوله الوطنية عبر التاريخ، وهي كما ترون مهمة تعني جميع أفرادَه وفئاته، وتعني هويته، وتعني بالدرجة الأولى،

.. ومعلومات .. ومعطيات .. بشرط أن يخضع كل ما تم الحصول عليه، للتدقيق .. والتمحيص .. والتصحيح .. والتنقيح .. والتأصيل .. وعقد مقارنات، ثم يدون كل ذلك في شكل مذكرات وبطاقات، وتسجيلات لتقدم لأهل الاختصاص بقصد الإثراء، والمعالجة، والغرلة، والتصفية النهائية. ليتخذ في شأنها قرار الإثبات، والتعديل، والإلغاء.

الزواوة . والبحث عن التراث

ما دام حديثنا حول " التراث والتاريخ " كان من المناسب أن نشير إشارة سريعة، إلى أن " منطقة الزواوة " التي يطلق عليها في العهد الأخير بلاد القبائل " قد حباها الله بـمميزات وخصائص، كانت تنفرد بها - منذ القديم - عن جل بقية المناطق الأخرى في الوطن، من بين تلك المميزات:

أولاً : وجود مدينة " بجاية " أو "الناصرية" التي غدت عاصمة المغرب الأوسط السياسية والعلمية والاقتصادية، بعد أن قام الحماديون (الصنهاجيون) الزواويون، بنقل عاصمة دولتهم من "القلعة" بجبل المعاضيد، إلى (صلداي)

هذه : المبادرة بالشروع في إعادة بناء صرح "التراث الثقافي .. الوطني" ومن ثم المبادرة بإعادة بعثه من جديد على أسس صحيحة، وقواعد متينة، وبأساليب جديدة يراد بها إعادة البعث حسب الشعارات الآتية:

- استرجاع ما نهب
- ترميم ما خرب
- تجميع ما بدد
- إذابة ما جمد
- إصلاح ما فسد
- تمجيد السلف
- وترشيد الخلف
- إحياء ما أتلّف

• مساهمة الباحث في القيام بالواجب في ميدان البحث، مقدم على المطالبة بالمكافأة..

• المنافسة. والتسابق .. إلى التضحية بالمال والوقت والنفس، من أجل بعث التراث الوطني .

وعلى أساس الشعارات الآتية الذكر، ينبغي أن تتطوّر أعمال سكان كل منطقة، وحي، وناحية، في البلاد، لجمع ما توفر بحوزتهم من وثائق ومحفوظات، وما تعلق بذواكرهم من : أخبار .. وروايات

من طلاب العلم، من كل حذب وصوب، ووفرت لهم إمكانيات الإقامة والإفادة والاستفادة، فأكرمت وفادة الجميع، وساعدتهم على نيل مطالبهم، وتحقيق رغائبهم.

ثالثا : تنقل قوافل التجار فصليا، والحجاج إلى البقاع المقدسة سنويا، شرقا وغربا، ذهابا وإيابا، إلى جانب ما يرافق تلك القوافل، من عشرات من كبار العلماء، وأساطين الفكر والمعرفة، وإلى ما ينقلونه من مصادر ومخطوطات، كان أيضا من أهم العوامل الهامة لعقد لقاءات فكرية، وفرص سانحة لتبادل المعلومات، وقد جعلت تلك التحركات والتنقلات والاتصالات الدورية المكثفة، منطقة الزواوة، ومدينة بجاية بالخصوص، نقطة عبور، وقطب الرchy، وهمزة الوصل، بين الشرق والغرب، وفضاء واسعاً مفضلاً، لتلاقح الأفكار، وتبادل ما جد في الساحة العلمية من أبحاث، وما استحدث من طرق ومناهج تربوية جديدة، وما استكشف من خطط ومهارات في شتى العلوم والفنون ..

رابعا: دون أن ننسى أن هناك نقطة

بجاية، الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بعد منتصف القرن الخامس الهجري (11 ميلادي)، ومنذ ذلك التاريخ تربعت بجاية، والمناطق المجاورة والتابعة لها ك (الزواوة) على مرتبة الريادة، بلا منازع، وساهم علماءها مساهمة فعالة، في دفع عجلة الحركة العلمية، والاقتصادية، والصناعية، إلى الأمام، لا على مستوى المغرب الأوسط فحسب ، بل على مستوى الشمال الإفريقي، وأيضاً المشرق العربي.

وبالنظر لموقع بجاية الجغرافي الجميل والتميز أيضا بـ " الوسطية" بين المغرب وتونس، ومع ما عرف به سكانها من حسن الاستقبال للغرباء، وبما جبلوا عليه من كرم الضيافة والوداعة، تحولت - بجاية - إلى مركز هام لاستقطاب رجال الفكر والمعارف، ومحط رحال طلاب العلوم، وقد ظلوا - قرونا - يتوافدون عليها من شتى البقاع والأصقاع.

ثانيا: إنشاء عشرات الكتاتيب، والمعاهد، والمعمرات القرآنية العلمية، التي استقدمت عشرات العلماء، من أقطاب الفكر والتربية، واستوفدت مئات

غربا :

تلمسان

المغرب : فاس ، مراكش ، طانجة .

الأندلس : مالقة ، غرناطة ، شريش ،
أشبيلية ، قرطبة .

سرعان ما عاد الكثير منهم ، ممثلي
الوطاب ، بما لذ من العلوم والفنون
وطاب ، وما تحصلوا عليه من المعارف
العامة والخاصة ، لقد كان هدفهم الأول ،
هو نفع عموم أبناء وطنهم ، بما جلبوه من
العلوم والمعارف ، من غير استثناء ، ودون
تمييز أو إقصاء أو تخصيص .

لو كان لدينا متسع من الوقت
لتعرضت لذكر بعض الأسماء ، من أولئك
الرجال الفخام ، الذين كان من الأجدر ،
أن تسجل أعمالهم وجهودهم وجهادهم
وتضحياتهم ، بكل فخر واعتزاز ، في
بطون التاريخ . تخليدا واعترافا لهم
بالجميل ، وبما قدموه من خدمات جليلة ،
للعلم والوطن .

إن ما عرض اليوم أمامكم - أيها
السادة - لا يمثل في الواقع إلا نسبة ضئيلة
جدا من إنتاجهم العلمي والفكري ، سواء

هامة جدا ، ألا وهي : الرحلات الدراسية ،
إلى خارج الوطن ، كان يقوم بها طلبة
المنطقة ، بل وحتى علماؤها ، من أجل
الدراسة ، وعقد مناظرات ، بقصد التعمق
في البحث ، والتوسع في المعارف ، رغبة
في الحصول على مرتبة " المشيخة " أو
" العالمية " فمن بين أهم المحطات التي
اعتادوا التوقف فيها :

شرقا :

تونس : القيروان ، جامع الزيتونة .

ليبيا : طرابلس . بنغازي ، الجبل
الأخضر .

مصر : القاهرة ، جامع الأزهر .

الحجاز : مكة الحرم المكي ، الحرم
المدني : مسجد الرسول ﷺ .

فلسطين : بيت المقدس .

الشام : دمشق . حلب .

العراق : بغداد ، البصرة ، الكوفة .

بلاد العجم : همذان ، شيراز ، أصفهان ،
نيسابور .بلاد التركمان : بخارى ، سمرقند
(بلخ) ، طشقند .

إشكالية المرجعية" في جمع وكتابة تراث وطننا، إحدى العضلات الأساسية التي يواجهها الأساتذة الدارسون والباحثون المهتمون بكتابة "تاريخ الجزائر العام" وخاصة ما تعلق منه بالتاريخ الحديث والمعاصر، وأعني بذلك ما قبل عام 1383هـ / 1962م.

لا يعزب عن أذهاننا، أن الجزائر عاشت قبل هذه الفترة ما يزيد عن أربعة قرون، مرحلة من أدق المراحل في تاريخها، نظرا لما اتسمت به أوضاعها الأمنية، والسياسية، والإدارية والاجتماعية، والاقتصادية، بعدم الاستقرار، داخليا وخارجيا، ولعل ما أشرت إليه، يعود إلى موقعها الجغرافي المتميز والمغري للأجانب، نظر السعة رقعة أرضها، وخصبة تربتها، وتعدد مناظر تضاريسها الطبيعية الخلابة، هذا زيادة إلى ما يختزن في باطن أرضها من ثروات بترولية ومعدنية مختلفة، كل هذه المميزات والثروات كانت من أكبر العوامل التي جعلتها هدفا لأطماع الأجانب، ومحورا يسلط عليه جام غضبهم وعدوانهم الحاقد وهجوماتهم المتكررة، في شتى المناسبات، سعيًا في استئثارها سياسيا وثقافيا واجتماعيا، وأملا في الاستيلاء

من حيث الكم أو الكيف، وهي في التمثيل كمن أخذ مقدار دلو صغير، من ذلك البحر الزاخر بالدور والغرر، الذي نأسف على ضياع ذلك الرصيد الهام كل الأسف، وجدير بنا أن نحزن، على غور مياه تلك المنابع العذبة، ونضوب تلك الموارد المتدفقة، ليس شيء في هذه الحياة يعادل تلك الكنوز الضائعة من تراث علمائنا العظام، وما وقع لتلك الكنوز، والمصير الذي آلت إليه يطول شرحه في سطور معدودة.

البحث في التراث، وإشكالية المرجعية..؟

يبقى أن أشير إشارة سريعة إلى نقطة هامة، ألا وهي التي تعني موضوع "إشكالية المرجعية" في مجال البحث في التاريخ الوطني، باعتبار المرجعية هي روح التاريخ، وهي أيضا بمثابة الأساس لبناء صرح التاريخ الوطني، فبقدر ما يكون الأساس صحيحا وثابتا، يكون الصرح صامدا صمود الصخور الصماء الصلبة، التي لا تزعزع كيائها الزوابع الهوجاء، ولا تستطيع أن تنال منه العوامل الطبيعية، ولا محاولات التشويه البشرية. تشكل

عليها سياسيا واقتصاديا.

ما لا يخفى على الباحث المدرك لخبايا الأمور، أن استتباب جملة من الأوضاع الأمنية، وتوفير أسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي، هي من إحدى الشروط الجوهرية لرفع الإنتاج، واطراد التنمية، في شتى المجالات المادية، ويدخل في نفس السياق أيضا " الإنتاج الفكري" ودفع الحركة الثقافية نحو المنافسة والإبداع، والعكس صحيح.

ما قصدت التنبيه إليه، في هذه المداخلة، هو تقديم توضيح بسيط فيما يخص دواعي وجود " إشكالية المرجعية" فمن ذلك، أن ما وصل إلى أيدينا مما أنتجه الجزائريون كان قليلا، ومع ندرته، فقد تعرض للبعثرة، مضافا إليه عامل النهب والتلف، بحيث بنتنا نجهل أماكن وجوده، فمن الصعب الحصول عليه في كثير من الأحيان، لا شك أن الباحث سيواجه وضعاً صعباً محيراً مقلقا وشاذاً، كلما حاول خوض معركة البحث عن الوثائق الشاقة، غير المضمونة النتائج، هذا زيادة على ما يتطلبه البحث من تكاليف باهضة من حيث صرف المال والوقت والتنقل.

ومع قلة الإنتاج كما سبقت الإشارة إليه آنفاً، لم يسلم من تعرضه للعديد من عمليات السطو والتخريب والإتلاف، بقصد القضاء عليه نهائيا، لأسباب يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

المكتبات الخاصة بـ (العائلات):

المكتبات الخاصة، كانت عديدة ومنتشرة، عبر غالب مناطق الوطن، إلا أنها تعرضت للتخريب والتلف، بسبب العوامل الآتية:

1. عدم إنشاء قاعات وتخصيصها لتنظيم مكتبات، وحفظ الكتب من الاندثار.
2. الجهل بفن حفظ الوثائق والكتب، وترتيبها، وتسجيلها، وإحصائها في سجل خاص.
3. عدم تقدير قيمة الوثيقة والمخطوط، والدور الذي يلعبه في المستقبل كتراث وتاريخ.
4. الإهمال وعدم العناية بالصيانة، كتوفير الخزائن اللازمة للحفظ.
5. الإغارة غير المنتظمة والمضبوطة.
6. نشوب عدة حروب، وما نتج

الحروب والانتفاضات الشعبية، والثورات التحريرية المتوالية لاسيما ثورة (1374 هـ / 1954 م ، 1371 هـ/1962م) ونقلت منها عشرات الأطنان إلى مكتبات أوروبا، حيث احتفظ بما هو هام في المكتبات الخاصة بالعائلات، وأودع القسم الباقي - ما كان أقل أهمية - بالمكتبات العمومية على مستوى البلديات، ثم على مستوى المكتبات الوطنية المتواجدة في كبريات المدن.

وهذه تعد من إحدى كبريات الجرائم الثقافية التي ارتكبت في حق "ذاكرة الشعب الجزائري" وجعلت "هويته" تطعن في الصميم، ونتيجة لما ذكرنا، أصبحنا نعاني العجز والشلل والكبت والتأخر والتبعية، وغدونا ندور منذ أربعة عقود من الزمان، في شبه حلقة مفرغة، حول ما أنتجه غيرنا، وإلى اليوم، وسنبقى ندور في فراغ مذهل، حول البحث عن جواب بسيط لتساولين مبهمين، وهما : من نحن؟ وماذا نريد أن نكون ؟..

لم يبق اليوم أمام الباحثين والمؤرخين إلا أن يرضخوا لأحد أمرين كلاهما صعب ومر، في نفس الوقت، إما أن

عنها من نهب وحرق للمنازل، وتدمير للقرى والمدن، وما تلد ذلك من قتل للأفراد، وإبادة للعائلات بكاملها.

7. تعرض المكتبات للنهب والسلب، والسرقة، والاستحواذ بالقوة، والإغراء بالمال.

المكتبات العامة : في (مساجد، ومعاهد، ومعمرات، وإدارات عمومية، وشبه عمومية).

لم تنج المكتبات العامة هي الأخرى، من نفس الممارسة التي مورست على المكتبات الخاصة وزيادة، نظرا لكون المكتبات العامة التي يتوقع الكثير أنها كانت تضم في خزائنها، ذخائر ومخطوطات نادرة الوجود، ووثائق خاصة بأسرار الأنظمة والدول المتعاقبة على البلد، ولعل هذا التوقع هو من أهم الأسباب التي كانت تسترعي اهتمام الأجانب بما في الخزائن العامة، لا سيما هواة جمع المصادر والوثائق، الذين كانوا شديدي التلهف، إلى الاطلاع واكتشاف ما في محتويات هذا النوع من المكتبات، من مراجع ومصادر، بغرض نهبها، وأن ما يقدر بأزيد من (80 %) منها، قد نهب وصور خلال

والتجارب المستجدة، والحال أنهم -الأجانب - قد قطعوا مراحل جد هامة في شتى مجالات العلوم والفنون، لا سيما العلوم الطبيعية، والاقتصادية، والدقيقة، والتقنيات الصناعية. لا شك أنكم تعلمون أن المناقشة قائمة (اليوم) بين كثير من البلدان على قدم وساق، وقد بلغ الصراع في مجال المنافسة الذروة، والسباق على أشده على احتلال المرتبة الأولى، في شتى الميادين العلمية والصناعية.

إلا أننا حين نلتجئ إلى الاستعانة بالمراجع الأجنبية، ينبغي - قبل كل شيء - أن نحاط، وأن نميز بين العلوم، وأن نتيقن نوع العلم الذي نود البحث فيه، وأن نتحلى بالحذر واليقظة، وأن نجعل نصب أعيننا النصيحة الآتية :

أطلب العلوم ولا تعباً بناقلها

فاقصِدْ بذلك وجه الخالق الباري

إن العلماء كأشجار مثمرة

فأجْنِ الثمار واخلِ العود للنار

ينبغي أن لا ننخدع بالمقولة المتداولة والشائعة في الأوساط الثقافية التي تتمثل في قولهم : " العلوم عالمية، لا تعترف

يكتبوا " تاريخ بلادنا " بلا وثائق ولا مراجع، وهذا يعني الوقوع في مقولة من يقول : " لا تاريخ بلا وثائق " .. وإما أن يعودوا إلى وثائق ومراجع كتبت بأقلام أجنبية، والحال أنها غير بريئة من التزييف والتحريف والتشويه، كيف لا؟ أنها كتبت بأقلام أشخاص لا يربطهم بثقافتنا، وعاداتنا، وتقاليدينا، وتربيتنا، وخصوصياتنا أية روابط، اللهم إلا رابطة الاستغلال والاستذلال والاستعباد، وعقدة التفوق والتميز والاحتقار، وعقلية التوسع والاستيلاء والاستعمار .. وكتابة التاريخ تعني " شهادة "، ومتى كانت شهادة الخصم مقبولة وعادلة ؟.

بودي أن أبدي ملاحظة بخصوص المراجع الأجنبية، أنه ينبغي أن لا يفهم من كلامي هذا، أنه دعوة إلى نبذ المراجع الأجنبية، والإعراض عنها كلية، ومن ثم عدم الاستفادة بما فيها من علوم وتجارب جديدة، كلا... بل الوضع الذي نواجهه في دراستنا وأبحاثنا اليوم، يتطلب منا أن لا نبقى مغلقين على أنفسنا، ومتوقعين في ذاتيتنا، وأن لا نكتفي بأقل القليل الذي بين أيدينا، ونحجم عن الاستفادة مما أنتجه غيرنا، خاصة ما تعلق بالمنهج

والانطلاقة في عملية البحث عن المصادر، وجمع الوثائق، أقترح أن ينصب عمل كل أحد منا - سواء كان - باحثاً أو دارساً، في التنقيب والعثور على ما أمكن من الوثائق.

وثائق مكتوبة:

- اتفاقيات مبرمة بين الأفراد والجماعات والسلطات.
- إجازات علمية، دراسية.
- إحصائيات (سكن، بناءات، قرى، مدن، مرافق، مصانع، صناعات .)
- أختام ودماغات وطوابع بريدية.
- برامج ومناهج وجداول ومخططات عمل.
- بقايا ومخلفات المؤلفات الضائعة والمتلوفة.
- تسجيلات (تواريخ وقوع: خلافات، حروب، ثورات، مجاعات، أحداث، حوادث .)
- تعيينات، تسميات، ترقية، منح شهادات علمية، شرفية.
- تقارير ثقافية، سياسية، عسكرية.

بالحدود". نعم هذه المقولة تنطبق على كثير من العلوم، باستثناء " التراث .. التاريخ." الذي يتناول خصوصيات الأوطان والشعوب.

ضرورة البحث عن الوثائق وجمعها

وأخيراً أختتم هذا العرض بتقديم اقتراح للسادة الحضور، حول ما يخص ضرورة التنقيب والبحث عن المراجع والوثائق، وأن يعمل كل منا في وسعه للعثور على كل ما من شأنه أن ينير دروب التنقيب عن المصادر، وإرشاد الباحثين والدارسين إلى أماكن وجودها، وهذا مهم جداً، سيساعدهم على الوصول إلى استجلاء الحقائق، وتصحيح ما ارتكب - جهلاً أو غفلة أو عمداً - من تزييف وتحريف، في ماضي وحاضر تاريخ بلادنا، والمهمة كما تلاحظون شاقة، لكن مع العزم والصميم، والإرادة الفولاذية، وبمشاركة الجميع في هذا المشروع النبيل، يمكن أن نقوم بعمل مفيد ومثمر، لصالح تراث بلادنا، لأن ما نحن عازمون على الاضطلاع به، يهم تراث شعب - كل الشعب - وتاريخ وطن - كل الوطن. فكل مجهود يبذل في تحقيق هذا الطموح، فهو قليل في كثير.

- محاضر (الاجتماعات، الجلسات، الندوات، مسودات).
- محاضرات، مذكرات دروس، ملخصات أعمال.
- نقود (مسكوكات، أوراق، صكوك، وصلات، بيانات دفع).
- وثائق إدارية، مهما كان نوعها، أو الإدارة أو الجهة التي استعملتها.

شهادات شفوية :

- الأشخاص (صنعوا، أساهموا، أو حضروا، أو شاهدوا، أو عاشوا الحدث، أو الحادثة عن قرب).
- إعادة مروييات (مسموعة، أو مقروءة).

- إكتشاف معالم أثرية : بناءات، بقايا صناعات، نقوش، آلات، كتابات، قبور، حفريات، معادن عظام، لوحات. أدوات : طبخ، نسج، غزل، طرب، مطاحن، وسائل التدفئة، والإنارة، الخ ...

وختاما : أرجو أن أكون قد بلغت الانشغال الذي حملني على هذه الدراسة راجيا إثراها بالمكاتب والنقد والتقويم.

- خرائط وتصاميم وتقاويم.
- خطب، تصريحات : دينية ، اجتماعية، عسكرية.
- دعوات، استدعاءات، مأموريات، تكليف بمهمات.
- رسائل متبادلة (مراسلات).
- سجلات القيد، ومسك الحسابات (المالية وغيرها).

- سجلات المواليذ والوفيات، عقود: (ازدياد، وفاة، زواج).

- صحف، مجلات، نشرات، إعلانات، تحقيقات صحفية.

- صور: (أشخاص، مواقع، ذكريات، آثار، محلات عمومية، رسوم).

- عقود وشهادات : (بيع، معاملات، إثبات، نفي، معاهدات، التزامات، ودائع).

- فتاوى (صدور أحكام شرعية، قوانين وضعية، عادات عرفية، وتعديلاتها).

- قصاصات وبيانات.
- كتب (مخطوطات) حتى ولو كانت ناقصة.